

الإمامُ أبو داودَ ومنهجهُ وشرطُهُ في كتابهِ السُّنَنِ

عبد الحليم محمد عبد الحليم محمد
(أبو يحيى الأردواني)

١٤٢٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَحْثٌ مَخْرُجٌ بِعَنْوَانِ:

الإمامُ أبو داودَ ومَنْهَجُهُ وَشَرْطُهُ وَكِتَابُهُ السُّنَنِ

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق قاتته ولا توفنوا إلا وأنتم مسلمون﴾. (١)

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً

ونساً واتقوا الله الذي تسالون به والارحام إن الله كان عليكم رقيماً﴾. (٢)

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديداً * يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن

يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾. (٣)

أما بعد

فإن خير الكلام كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعد

“ فإن أصل ديننا الحنيف هو القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، أما القرآن : فهو الكتاب المحفوظ من الله العلي العظيم ، الموقور في الصدور ، والمكتوب في السطور ، وقد قال الله عز وجل ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ (٤) ، وهو الوحي الأول ، أما السنة فهي الوحي الثاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا كانت ثابتة بالنقل الصحيح لقوله عز وجل ﴿ وما ينطق عن الهوى * إنا هو إله وحى يوحى ﴾ (٥) ، وقوله ﷺ : ﴿ ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه... ﴾ (٦) ، وهي بيان القرآن لقوله عز وجل ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ (٧) ، فهي بالجملة محفوظة بحفظه ؛ لأنها ذكر من الذكر ، وليس بخاف أن من أعظم عوامل حفظها الإسناد ” (٨) ؛ وهو الطريق الموصل إليها من الرواة ،

(١) آل عمران : (١٠٢).

(٢) النساء : (١).

(٣) الأحزاب : (٧١-٧٠).

(٤) الحجر : (٩).

(٥) النجم : (٤-٣).

(٦) صحيح : صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، برقم (٤٦٠٤) بلفظ "الكتاب" بدل "القرآن" ، وأخرجه احمد في المسند ، برقم (١٦٥٤٦) ، والطبراني في مسند الشاميين، برقم (١٠٣١) بلفظه .

(٧) النحل : (٤٤).

(٨) مدخل الشيخ علي الحلبي لتحقيقه للباعث الحديث ؛ شرح (اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير)، لأحمد محمد شاكر، ١/٧-٨ بتصرف .

“ قال العلامة ابن حزم الظاهري الأندلسي : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ، خص الله به المسلمين دون سائر الملل .
وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من [كتب] اليهود ، لكن لا يقرّبون فيه من موسى عليه السلام قربنا من محمد صلى الله عليه وسلم ؛ بل يفتنون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً ، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه .
وأما النصارى فليس عندهم في صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط ، وأما النقل بالطريق المشتبهة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى ، وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً ، ولا إلى تابع له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس . اهـ ” (١)
وروى الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه عن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى قوله : “ الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ” (٢) .
لذلك فقد “ هتئ الله تبارك وتعالى لنا سلف صدق ، حفظوا لنا جميع ما احتجنا إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربنا عز وجل ، وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم وأثار أصحابه [رضي الله عنهم] ، وقضايا القضاة ، وفتاوى الفقهاء ، واللغة وأدباها ، والشعر ، والتاريخ وغير ذلك .
والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد ، وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم وحفظوها لنا لنا في جملة ما حفظوا ، وتفقدوا أحوال الرواة وقضوا على كل راوٍ بما يستحقه ، فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد ، ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد ، ومن لا يحتج به ولكن يستشهد ، ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى ، وما دون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب ، وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها وخلصوا لنا منها ما ضمتوه كتب الصحيح ، وتفقدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة وقد عرفوا - لسعة علمهم ودقة فهمهم - ما يدفعها عن الصحة ، فشرحوا عللها ، وبينوا خللها ، وضمنوها كتب العلل .
وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة ، فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره ، للدلالة على كذب رواية أو وهنها .
ومن تسامح من مختارهم فروى كل ما سمع ، فقد تبين ذلك ، ووكل الناس إلى النقد الذي قد مهدت قواعده ، وتُصيّت معالمه ” (٣) .
وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيه من مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين :
“ أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك ، كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم .
وثانيهما لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ” (٤) .
؛ “ إلا كتاب الصدقة وشيئاً يسيراً يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء ، حتى خيف على الآثار الاندراس وأسرع في العلماء الموت ، فكتب الإمام عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري رحمه الله : “ انظر ما عندك - أي : في بلدك - من سنة أو حديث فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وليفشوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً .” وتوفي عمر بن عبد العزيز رحمه الله قبل أن يبعث إليه أبو بكر الأنصاري رحمه الله بما كتبه ، وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله قد كتب مثل ذلك أيضاً إلى أهل الآفاق وأمرهم بالنظر في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعه ،

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ٤/٤٣٥ .

(٢) صحيح مسلم، ١/٨٧ .

(٣) مدخل الشيخ علي الحلبي، ١/٩٠ .

(٤) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ص ٦ .

وأول من دونه بأمره ؛ وذلك على رأس المائة الأولى : الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المحدثي^(١) رحمه الله ،
 “ ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار ، فأول من جمع ذلك : الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدوّنوا الأحكام فصنف الإمام مالك رحمه الله الموطأ وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم ، وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة ، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام ، وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة ، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة ، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وذلك على رأس المائتين ؛ فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً ، وصنف مسند بن مسرّ هذ البصري مسنداً ، وصنف أسد بن موسى الأموي مسنداً ، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي زيل مصر مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة^(٢) ، “ ومنهم من رتب على العلل : بأن يجمع في كل متن طرقه واختلاف الرواة فيه ؛ بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً أو وقف ما يكون مرفوعاً ، أو غير ذلك .
 ومنهم من رتب على الأبواب الفقهية وغيرها ونوعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل نوع وفي كل حكم إثباتاً ونفيّاً في باب فباب بحيث يتميز ما يدخل في الصوم مثلاً عن ما يتعلق بالصلاة ؛ وأهل هذه الطريقة منهم من تقيد بالصحيح (كالشيخين) وغيرهما ، ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي الكتب الستة^(٣) ؛ وهي سنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه-على ما استقر عليه العلماء- .
 هذا ، ولأسباب عديدة يأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى ، وقع اختياري لكتاب السنن لأبي داود رحمه الله وماهية منهجه وشرطه فيه موضوعاً لهذا البحث المتواضع ، وما التوفيق إلا بالله تعالى ..

(١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة ، لمحمد بن جعفر الكتاني ، ٣/١ .

(٢) هدي الساري ، ص ٦ .

(٣) الرسالة المستطرفة ، ص ٦ .

أسباب اختيار الموضوع

كان اختياري لموضوع هذا البحث لعدة أسباب يمكن تلخيصها في الآتي :

- ١- عِظَم مرتبة كتاب " السنن " من الكتب الستة ؛ فهو ثالثها على ما استقر عليه أهل العلم.
- ٢- لأنه أول الكتب الأربعة التي جمعت بين الصحيح من الحديث وما دونه ؛ فكان أولى بالاعتناء من غيره .
- ٣- لأنه أول كتاب حديث اطلعت فيه ؛ و وجدته في مكتبة والدي حفظه الله ورعاه- بعد الصحيحين .
- ٤- وقوفي على كلام الإمام أبي داود عن كتابه ، في رسالته إلى أهل مكة وغيرها .
- ٥- ما وقع من الاختلاف بين العلماء قديماً وحديثاً في حقيقة شرط أبي داود .
- ٦- لإشارة واقتراح فضيلة الشيخ الدكتور صلاح الأمين حفظه الله ، بالبحث في هذا الموضوع ، وتشجيعه ، فجزاه الله خيراً .
- ٧- وأخيراً ؛ ليكون هذا البحث المختصر خطوة أولى ، ومُعِيناً على دراسة الكتاب والتوسع فيه في المستقبل ، إن شاء الله تعالى .

منهج البحث

ومنهجي في هذا البحث كالآتي :

- جمعت المادة العلمية للبحث مما استطعته من مظائنها ، مع التصرف اليسير عند الحاجة .
- عزوت الآثار إلى مصادرها الأصلية ، أو الناقلة عنها إن لم يتيسر لي الوقوف على الأصلية .
- أترجم لبعض الشخصيات إن دعت الحاجة ، ولا أترجم للشخصيات المعروفة والأئمة الكبار في الغالب .
- خرّجت الأحاديث ونكرت درجاتها .
- استفدت من التقنيات الحديثة ؛ كالمكتبات الالكترونية ونحوها .
- ألحقت بعض تعليقات فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله ؛ على رسالة الإمام أبي داود رحمه الله إلى أهل مكة ، من تسجيل صوتي له لمقدمة دروسه في سنن أبي داود ، مع نقل بعضها بالمعنى .

خطة البحث

وتشتمل خطة البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وبايين ، و خاتمة ، وفهرس المصادر ، وفهرس الموضوعات كالآتي:

التمهيد : ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالمصطلحات الحديثية التي قد تتخلل البحث .

المطلب الثاني : ترجمة الإمام أبي داود رحمه الله تعالى.

المطلب الثالث : منزلة الإمام أبي داود ، وثناء الأئمة عليه .

المطلب الرابع : نبذة عن أشهر مصنفاته .

الباب الأول : كتاب "السنن"

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : نبذة عن كتاب "السنن" ، والمؤلفات في خدمته ، وشرحه ؛ ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : مخطوطات الكتاب ، ورواياته .

المبحث الثاني : شروح الكتاب .

المبحث الثالث : مختصرات الكتاب .

المبحث الرابع : خدمات أخرى للكتاب .

الفصل الثاني : مكانة كتاب "السنن" ، ومميزاته ، وثناء أهل العلم عليه .

الباب الثاني : منهج الإمام أبي داود ، وشرطه في كتابه "السنن" ؛ ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : كلام الإمام أبي داود رحمه الله تعالى عن منهجه (من رسالته إلى أهل مكة) .

الفصل الثاني : الخلاصة من رسالة أبي داود .

الفصل الثالث : شرط الإمام أبي داود في كتابه " السنن " ، وذكر اختلاف العلماء في ذلك ؛ ويشتمل على أربع مسائل :

المسألة الأولى : ما ذكره الإمام أبو داود في رسالته عن شرطه .

المسألة الثانية : محل خلاف العلماء .

المسألة الثالثة : أقوال العلماء في شرط أبي داود ، ومذاهبهم .

المسألة الرابعة : المذهب الراجح .

الخاتمة : وتشتمل على خلاصة للبحث .

فهرس الموضوعات : فيه ذكر العناوين الرئيسة ، وصفحاتها .

فهرس المصادر : فيه ذكر المصادر المستعملة في البحث .

تمهيد

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالمصطلحات الحديثية التي قد تتخلل البحث .

المطلب الثاني : ترجمة الإمام أبي داود رحمه الله تعالى.

المطلب الثالث : منزلة الإمام أبي داود ، وثناء الأئمة عليه .

المطلب الرابع : نبذة عن أشهر مصنفاته .

المطلب الأول مصطلحات حديثية

الحديث :

“ في اللغة : الجديد ، وكذلك : ما يتحدث به وينقل . ويطلق على القليل والكثير ، وفي اصطلاح المحدثين :

ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية سواء أكان ذلك قبل البعثة أو بعدها .

السنة :

في اللغة : هي الطريقة والسيرة ، سواء كانت محمودة أو مذمومة ” (١)

“ وفي الاصطلاح : هي ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما يراد به التشريع للأمة

والسنة بمعناها العام عند المحدثين : تشمل الواجب والمندوب ، وفي اصطلاح الفقهاء : تختص بالمندوب وما دون الواجب ...

والحق أن الأصل في الوضع اللغوي للسنة : الفعل والتقرير ، وللحديث : القول ، ولكن بما أن كليهما هنا يرجع إلى ما صدر عنه ﷺ ، فلذلك مال أكثر المحدثين إلى تناسي أصليهما اللغويين ، والاصطلاح بهما على شئ واحد ، والقول أنهما مترادفان .

الخبر :

في اللغة مرادف للحديث ، فهما يدلان على شئ واحد ، ولكن شاع بين كثير من العلماء تخصيص الحديث بما صدر عن النبي ﷺ ، وجعل الخبر أعم منه ، وبأن يشمل ما صدر عنه ﷺ ، وما صدر عن غيره ...
وذهب بعضهم إلى جعل الخبر مرادفاً للحديث والسنة والأفضل الرأي الأول .

الأثر :

هو الشئ المنقول عن السابقين ؛ فيكون كالخبر يشمل في أصله ما صدر عن النبي ﷺ ، وما صدر عن غيره ، وبعضهم اصطلاح على تخصيصه بما صدر عن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم ، وهذا هو الأفضل والأحسن في الاستعمال ؛ لأن فيه تمييز من الحديث عن المرفوع منه ” (٢)

السند والإسناد :

السند :

“ في اللغة ، قال ابن جماعة : “ وأخذة إما من السند ؛ وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل ، لأن

(١) مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، ص ١٣، ٧.

(٢) مقدمة الشيخ محمد عيد العباسي لكتاب [الحديث حجة بنفسه، للألباني] ص ١٣-١٤.

المُسند يرفعه إلى قائله ، أو من قولهم : فلان مسند : أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، ويكون معنى الإسناد-عندئذٍ- : رفع الحديث إلى قائله ، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد. ” (١)
وفي الاصطلاح : حكاية طريق المتن . (٢)

المتن :

في اللغة ؛ قال ابن جماعة : ” من المماننة وهي المباعدة في الغاية ، لأنه غاية السند ، أو من المتن : وهو ما صلب وارتفع من الأرض ، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله ، أو من تمتين القوس ؛ أي شدها بالعصب ، لأن المسند يقوي الحديث بسنده ” .
وفي الاصطلاح ؛ قال ابن جماعة : ” هو ما انتهى إليه غاية السند من الكلام ” . (٣)

من أنواع الكتب الحديثية

الجوامع :

” الجوامع جمع جامع ، وهو في اصطلاح المحدثين : كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام ، والرقاق ، وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمنقب والمثالب وغير ذلك .

السنن :

في اصطلاح المحدثين : هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع ، لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سنة في اصطلاحهم ؛ ويسمى حديثاً

المصنفات :

جمع مصنف ، وهو في اصطلاح المحدثين : الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، والمشمّل على الأحاديث المرفوعة ، والموقوفة ، والمقطوعة ، أي فيه الأحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً .

الموطّات :

جمع موطأ ، وهو في اصطلاح المحدثين كالمصنف . ” (٤)

من درجات الرواة

الثقة :

الثقة في مصطلح الحديث - لدى العلماء جميعاً- هو العدل الضابط . (٥)

(١) محمد بن إبراهيم بن جماعة ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، ص ٣٠ ، أنظر: مهارة

التخريج وعلوم الحديث (رواية ودراية)، لمحمد رأفت سعيد، ص ١٥ .

(٢) الحافظ ابن حجر العسقلاني، نزاهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص ١٩ .

(٣) المنهل الروي ، ص ٢٩ ، مهارة التخريج، ص ١٦ .

(٤) محمود الطحّان، أصول التخريج ودراسة الاسانيد، ص ٩٧، ١١٥، ١١٩ ، الرسالة المستطرفة ، ص ٣٢-٤٣ .

(٥) مهارة التخريج ، ص ٤٧٦ .

العدل :

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى -هو- : "من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به ، وتوقى ما نهى عنه ، وتجنب الفراش المسقط ، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوقى في لفظه لما يتلّم الدين والمروءة" (١) .
وقال ابن الصلاح رحمه الله تعالى : "أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة" (٢) .

الضابط :

من الضبط ، وهو نوعان :
ضبط الصدر : وهو أن يحفظ الراوي في صدره ما سمعه من الحديث بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .
ضبط الكتاب : وهو أن يصون كتابه الذي كتب ؛ منذ سمع فيه ، وصححه إلى أن يؤدي منه . (٣)

التيّن :

هو من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله . (٤)

المتروك :

هو المتهم بالكذب في حديث النبي ﷺ . (٥)

من مباحث المتن

المرفوع :

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ ؛ قرأ منه أو فعلاً عنه ، وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلًا . (٦) .

الموقوف :

هو ما أسند إلى صحابيٍّ من قوله أو فعله . (٧)

المقطوع :

وهو الموقوف على التابعين قولاً أو فعلاً ، وهو غير المنقطع . (٨)

الشاهد :

وهو الحديث الذي يشارك فيه رواية رواة الحديث الفرد ، لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، مع الاختلاف في الصحابي . (٩)

(١) أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، ٨٠/١ ، أنظر مهارة التخريج ، ٤٧٧ .

(٢) أنظر : الباعث الحديث ، ٢٨٠/١ .

(٣) مباحث في علوم الحديث ، ص ١٠٣ ، وانظر نزاهة النظر ، ص ٢٩ .

(٤) الحافظ ابن حجر العسقلاني ، تقريب التهذيب ، المقدمة ، ص ١٧ .

(٥) نزاهة النظر ، ص ٤٥ .

(٦) الباعث الحديث ، ١٤٦/١ .

(٧) الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، الموقظة ، ص ١٧ .

(٨) الباعث الحديث ، ١٤٩/١ .

(٩) مباحث في علوم الحديث ، ص ١٦٣ .

من مباحث السند

المتصل (الموصول/الموتصل) :

وهو ما اتصل بسنده ، وسلم من الانقطاع ، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف . (١) ، وقال ابن الحاجب في "التصريف" -معرفاً (الموتصل)- : هي لغة الشافعي ، وهي عبارة عن ما سمعه كل راو من شيخه في سياق الإسناد من أوله إلى منتهاه . (٢)

المسند :

هو ما اتصل بإسناده إلى رسول الله ﷺ . (٣)

المنقطع :

قال النووي رحمه الله : ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه فيشمل المرسل والمعلق والمعضل . (٤) ، وعرفه المتأخرون من علماء المصطلح بأنه : ما سقط من وسط إسناده راو واحد أو أكثر ، لا على التوالي . (٥)

المرسل :

وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي ، وصررته أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل بحضرته كذا ، أو نحو ذلك . (٦)

المُعْتَمَد :

ما إسناده فلان عن فلان . (٧)

المنسب (بتلخيص الإسناد) :

وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه ، موثقاً أنه لقيه وسمعه منه ...؛ فيقول : قال فلان ، أو عن فلان ، ونحو ذلك . (٨)

المتابع (المتابعة) :

لغة : هو اسم فاعل من "تابع" ، بمعنى وافق . واصطلاحاً : هو الحديث الذي يشارك فيه رواه رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، مع الاتحاد في الصحابي . (٩)

(١) الموقظة ، ١٨ .

(٢) الباعث الحديث ، ١٤٥/١ .

(٣) السابق ، ١٤٤ .

(٤) الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، شرح صحيح مسلم ، المقدمة ، ٣٠ .

(٥) نزهة النظر ، ٤٢ ، وانظر : مباحث في علوم الحديث ، ١٢٤ .

(٦) نزهة النظر ، ٤١ .

(٧) الموقظة ، ١٩ .

(٨) مهارة التخريج ، ٣٩٩ بتصرف يسير .

(٩) مباحث في علوم الحديث ، ١٦٣ .

الإسناد العالي :
هو الذي قلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر .

الإسناد النازل :
هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل .

المشهور :
ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ، ما لم يبلغ حدَّ التواتر . (١)

الغريب :
وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد ، في أي موضع وقع التفرد به من السند . (٢)

من أنواع الخبر المردود

الحديث الضعيف (الواهي) :
قال النووي رحمه الله : " وهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة ، ولا شروط الحسن " . (٣)
وهو أنواع ، منها :

الشناء :
هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح لمزيد ضبط ، أو كثرة عدد ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ؛ كعلو سنده مثلاً . (٤)

المنكر:
هو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة . (٥)

المعلول (المُعَلّ / المَعْل) :
هو الحديث الذي اكتشفت فيه علةٌ تقدح في صحته ، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل . (٦)
فالعلة سببٌ غامضٌ خفيٌ يقدح في صحة الحديث . (٧)

(١) المرجع السابق ، ١٧٨ ، ٩٩ .

(٢) نزهة النظر ، ٢٥ .

(٣) مقدمة شرح مسلم ، ٢٩ .

(٤) مباحث في علوم الحديث ، ١٥٠ ، وانظر نزهة النظر ، ٣٥ .

(٥) صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ، ٢٠٣ .

(٦) السابق ، ١٨٠ .

(٧) مباحث في علوم الحديث ، ١٣٨ .

من أنواع الخبر المقبول (الجيد/المجود/القوي/الثابت/المحفوظ/المعروف/الصالح/المستحسن...)(١)

الحديث الصحيح (لذاته) :

هو ما اتصل إسناده ، بنقل العدل الضابط التام الضبط عن مثله ، من مبدأ الإسناد إلى منتهاه ، من غير شذوذ ولا علة قاذحة . (٢)

الصحيح لغيره :

هو ما اتصل إسناده ، بنقل العدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ و العلة ، ورُوي من غير وجه . (٣)

الحسن (لذاته) :

هو ما اتصل إسناده ، بنقل العدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ و العلة . (٤)

الحسن لغيره :

هو ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته ، ولا عنم أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ ، ولا متهما بالكذب ، ويكون متنه معضداً بمنايع أو شاهد . (٥)

الزيادة (زيادة الثقة) :

هي تفرّد الراوي بزيادة - في الحديث - عن بقية الرواة عن شيخ لهم . (٦)

(١) علوم الحديث ومصطلحه ، ١٦١ .

(٢) انظر : الباعث الحثيث ، ٩٩/١ ، مقدمة شرح مسلم ، ٢٧ ، نزهة النظر ، ٢٩ .

(٣) انظر : نزهة النظر ، ٣٣ ، علوم الحديث ومصطلحه ، ١٤٦ .

(٤) السابق : نزهة ، ٣٣ ، علوم الحديث ، ١٥٦ .

(٥) محمد بن إسماعيل الصنعاني ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانتظار ، ١٨٨/١ .

(٦) الباعث الحثيث ، ١٩٠ .

المطلب الثاني ترجمة الإمام أبي داود رحمه الله

اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ونسبه :

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران ، أبو داود ، الأزدي السجستاني (١) ، رحمه الله تعالى .
" وعمران هذا ، ذكر ابن عساكر ، وابن حجر رحمهما الله تعالى أنه قُتل مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه - يصفين .

و أبو داود رحمه الله ، عربي صميم من الأزد ، والأزد قبيلة معروفة في اليمن .
والسجستاني نسبة على سجستان ، وهي بكسر السين وفتحها ، والكسر أشهر ، والجيم مكسورة فيهما ، وقد ذكرت الكتب التي ترجمت له أنها بلد يتأخم أطراف مكران والسند ، وقررت أنها ما وراء هراة ، وذكر صاحب "معجم البلدان" أنها تاحية كبيرة ، وولاية واسعة ، وأنها جنوبي هراة ، ووصف جوما وثمراتها وسكانها وعاداتهم ، وقد وهم من زعم أن سجستان قرية من قرى البصرة .

وذكر الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله ، في مقدمته لكتاب "موارد الظمان" : أن سجستان هي بلاد الأفغان الآن ، وهي في الحقيقة القسم الجنوبي من بلاد الأفغان .
ويقال له السجستاني والسجزي ، وهي نسبة على غير القياس ، قال فيها المنذري : وهو من عجيب التغيير في النسب ، وقيل : السجزي نسبة إلى سجز وهي سجستان .

مولده ، وعصره :

ولد سنة اثنتين ومائتين - بتصریح أبي داود رحمه الله بذلك كما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه - أي مطلع القرن الثالث الهجري . وهو العصر العلمي الذهبي في تاريخنا ، وقد أتيح لأبي داود رحمه الله أن يشهد نضج الحضارة الإسلامية في هذا القرن ، كما أتيح له أن يعيش هذا العصر الذي ازدهر بالعقريات ، والموهوبين الأفذاذ في شتى شؤون الفكر .
وكان مولده رحمه الله في ظل الخليفة العباسي " المأمون " ، وإن استعراض أسماء الخلفاء الذين جاءوا إلى سدة الخلافة خلال حياة أبي داود رحمه الله ليشعرنا بفخامة العصر الذي كان فيه ؛ فبعد المأمون جاء للخلافة المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، ثم المنتصر ، ثم المستعين ، ثم المعتز ، ثم المهتدي ، ثم المعتمد على الله ، ثم الموفق ، وللموفق مع أبي داود أخبار (٢) .

من أخلاقه ، وصفاته ، وسلامة عقيدته :

" ما ذكره أبو يعلى : (أن محمد بن علي الأجرى قال : قلت لأبي داود : أيهما أعلى عندك ؛ علي بن الجعد (٣) أو عمرو بن مرزوق (٤) ؟ قال : عمرو أعلى عندنا ؛ علي بن الجعد وسيم بميسم

(١) الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ٥٥/٩ .

(٢) مجلة البحوث الإسلامية ، العدد الأول ، ٢٦٤-٢٦٧ بتصرف يسير .

(٣) علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي ثقة ثبت رمي بالشيعة من صغار التاسعة مات سنة ثلاثين ومائتين خ د ، كاشف الذهبى : أعرض عنه مسلم لكونه قال : من قال القرآن مخلوق لم أعتقه [التقريب : ٤٦٩٨ ، مجموعاً إليه الكاشف]

(٤) عمرو بن مرزوق الواشحي بمعجمة مكسورة ثم مهلة بصري صدوق من الثامنة . تمييز [التقريب :

سوء ؛ قال -أي علي- : 'وما يسوءني أن يعذب الله معاوية !' وقال : 'ابنُ عمر ، ذاك الصبي !' ؛ فأبى داود يعلن رأيه بصراحة ، ويجرح علي بن الجعد ، وينكر سبب الجرح وهو وقوعه في الصحابة ، أو عدم اهتمام علي أقل تقدير . (١)
ومن الأمثلة التي تدل على جرأته وقوله الحق دون مراعاة لقراءة أو صلة ؛ موقفه من ابنه أبي بكر عبد الله ، صاحب التصانيف ؛ فقد قال عنه : 'ابني عبد الله كذاب !'

من أقواله ، وحكمه :

قوله : الشهوة الخفية حُب الرناسة !
وقوله : خير الكلام ما دخل الأذن بغير إذن !
وقوله : من اقتصر على لباس دون ، ومطعم دون أراح جسده ! . (٢)

رحلته ، ومشايخه :

قال الخطيب البغدادي رحمه الله عنه : أحد من رحل وطوف ، وجمع وصنف ، وكتب عن العراقيين ، والخراسانيين ، والشاميين ، والمصريين ، والجزريين . (٣)
وقال الحافظ الذهبي رحمه الله :
"سمع بمكة من القعنبی ، وسليمان بن حرب . وسمع من مسلم بن ابراهيم وعبد الله بن رجاء وأبي الوليد الطيالسي وموسى بن اسماعيل وطبقته بالبصرة .
ثم سمع بالكوفة من الحسن بن الربيع البراني ، وأحمد بن يونس اليربوعي ، وطائفة . وسمع من أبي توبة الربيع ابن نافع بحلب . ومن أبي جعفر الثقليني وأحمد بن شعيب وعدة بخران . ومن حيوة بن شريح ، ويزيد بن عبد ربه ، وخلق بحمص . ومن صفوان بن صالح وهشام بن عمار بدمشق . ومن إسحاق بن راهويه وطبقته بخراسان . ومن أحمد بن حنبل وطبقته ببغداد . ومن قتيبة بن سعيد ؛ ببلخ . ومن أحمد بن صالح وخلق بمصر . ومن ابراهيم ابن بشار الرمادي ، وابراهيم بن موسى الفراء ، وعلي بن المديني ، والحكم بن موسى ، وخلف بن هشام ، وسعيد ابن منصور ، وسهل بن بكار ، وشاذ بن فياض ، وأبي معمر عبد الله بن عمرو المقعد ، وعبد الرحمن بن المبارك العيشي ، وعبد السلام بن مطهر ، وعبد الوهاب بن نجدة ، وعلي ابن الجعد ، وعمرو بن مرزوق ، ومحمد بن الصباح الدولابي ، ومحمد بن المنهال الضريز ، ومحمد بن كثير العبدي ، ومسند بن مسرهد ، ومعاذ ابن أسد ، ويحيى بن معين وأمم سواهم .

ممن تلقى عنه الحديث :

حدث عنه أبو عيسى في جامعه ، والنسائي - فيما قيل - ، وابراهيم بن حمدان العاقولي ، وأبو الطيب أحمد ابن ابراهيم الأشناني البغدادي - نزيل الرحبة ، راوي السنن عنه - ، وأبو حامد أحمد ابن جعفر الأشعري الأصبهاني ، وأبو بكر النجاد ، وأبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري - راوي السنن عنه - ، وأحمد بن داود بن سليم ، وأبوسعيد بن الأعرابي - راوي السنن بفوت له - ، وأبو بكر أحمد بن محمد الخثالي الفقيه ، وأحمد بن محمد ابن ياسين الهروي ، وأحمد بن المعلى الدمشقي ، وإسحاق بن موسى الرملي الوراق ، وإسماعيل بن محمد الصقار ، وحرب ابن إسماعيل الكرمانی ، والحسن بن صاحب الشاشي ، والحسن بن عبد الذارع ، والحسين ابن إدريس الهروي ، وزكريا بن يحيى الساجي ، وعبد الله بن أحمد الأهوازي عبدان ، وابنهُ أبو بكر بن أبي داود ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، وعبد الله بن أخي أبي زرعة ، وعبد الله بن محمد

(١) وهذا شأن أهل السنة من قديم؛ يتركون الأخذ عن سب الصحابة تصريحاً أو تلميحاً ويحذرون الناس منهم.

(٢) مجلة البحوث ، ص ٢٦٧-٢٧٨.

(٣) تاريخ بغداد ، ٥٥/٩.

ابن يعقوب ، وعبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي ، وعلي بن الحسن بن العبد الأنصاري - احد رواة السنن- وعلي بن عبد الصمد ماغمه ، وعيسى ابن سليمان البكري ، والفضل بن العباس ابن أبي الشوارب ، وأبو بشر الدولاقي الحافظ ، وأبو علي محمد ابن احمد اللؤلؤي - راوي السنن- ، ومحمد بن احمد بن يعقوب المثنوي البصري - راوي كتاب القدر له- ، ومحمد بن بكر بن داسة التمار من رواة السنن-، ومحم بن جعفر الفريابي ، ومحمد بن خلف بن المرزبان ، ومحمد ابن رجاء البصري ، وأبو سالم محمد بن سعيد الأنمي ، وأبو بكر محمد بن عبد العزيز الهاشمي المكي ، وأبو أسامة محمد ابن عبد الملك الرواس - راوي السنن بفوائت- ، وأبو عبيد محمد ابن علي بن عثمان الأجرّي الحافظ ، ومحمد بن مخلد العطار الخضيب ، ومحمد بن المنذر شكر ، ومحمد بن يحيى بن مرداس السلمي ، وأبو بكر محمد ابن يحيى الصولي ، وأبو عوانة يعقوب ابن إسحاق الإسفراييني .”(١)

وفاته:

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى راوياً عن أبي عبيد محمد بن علي قال : ومات يعني أبا داود- لأربع عشرة بقية من شرال ، سنة خمس وسبعين ومائتين ، وصلى عليه عباس ابن عبد الواحد الهاشمي .”(٢)

(١) الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ٢٠٦-٢٠٣/١٣ .

(٢) تاريخ بغداد ، ٥٩/٩ .

المطلب الثالث منزلته ، وثناء أهل العلم عليه

أما ثناء العلماء عليه فأكثر من استيعاب هذا الفصل له ، ولكن نكتفي بثناء أعيان من العلماء :

روى الخطيب البغدادي رحمه الله عن أبي بكر الخلال قوله : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد في زمانه ، رجل ورع مقم ، وسمع أحمد بن حنبل منه حديثاً واحداً كان أبو داود يذكره ، وكان إبراهيم الأصبهاني ، وأبو بكر بن صدقة يرفعون من قدره ، ويذكرونه بما لا يذكرون أحداً في زمانه مثله .

وقال أحمد بن ياسين الهروي : سليمان بن الأشعث أبو داود السجزي ، كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه ، وعلمه ، وسنده ، في أعلى درجة النسك والعفاف ، والصلاح والورع ، من فرسان الحديث .

وقال أبو علي القوهستاني : كان وكيع يشبهه بسفيان ، وكان أحمد بن حنبل يشبهه بوكيع ، وكان أبو داود يشبهه بأحمد بن حنبل . (١)

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني وإبراهيم الحربي : لما صنف أبو داود "السنن" ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام - الحديث .

وقال محمد بن مخلد : كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة ألف حديث ، ... وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه .

وقال الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو داود في الدنيا للحديث ، وفي الآخرة للجنة (*) .

وقال علان بن عبد الصمد : سمعت أبا داود ، وكان من فرسان الحديث .

وقال أبو حاتم بن حبان : أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً ، وعلماً ، وحفظاً ، ونسكاً ، وورعاً ، وإتقاناً ؛ جمع وصنف وذب عن السنن .

وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده : الذين خرجوا وميزوا الثابت من المعلول ، والخطأ من الصواب : أربعة ؛ البخاري ، ومسلم ، ثم أبو داود ، والنسائي .

وقال أبو عبد الله الحاكم : أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة .

وقال الذهبي : كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء ، فكتابه يدل على ذلك ،

وهو من نجباء أصحاب الإمام أحمد ، لازم مجلسه مدة ، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع

والأصول ، وكان على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها ، وترك الخوض في مضائق

الكلام . (٢)

وقال ابن ماكولا : هو إمام مشهور .

وقال الذهبي : كان رأساً في الحديث ، رأساً في الفقه ، ذا جلاله وحرمة ، وصلاح وورع ؛ حتى

أنه كان يشبهه بأحمد بن حنبل . (٣)

رحمهم الله جميعاً .

(١) المرجع السابق ، ٥٧-٥٨ .

(٢) سير أعلام النبلاء ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٣) مجلة البحوث ، ٢٧٢ .

(*) إن شاء الله !

المطلب الرابع نبذة عن أشهر مصنفاته

الإمام أبو داود رحمه الله - كما وصفه أهل العلم - هو أحد من رحل وطوف ، وجمع وصنف وبرع في هذا الشأن .
والمكتبة الإسلامية ذخيرة بمصنفات هذا الإمام العظيم ؛ سواء المخطوط منها أو المطبوع ، وهذه المصنفات تفرقة في أنحاء العالم ، ولقد قيض الله سبحانه وتعالى علماء أجلاء ، اجتهدوا في الوصول إلى أكثر تلك المصنفات فحققوها وسعوا في طباعتها وإخراجها في خير صورة ليسهل الانتفاع بها ، فجزاهم الله خير الجزاء .
وسيكون هذا الفصل بإذن الله تعالى معرضاً لجملة من مصنفات الإمام أبي داود رحمه الله ، التي وقف عليها بعض المحققين :

- ١- المراسيل: وقد طبع في القاهرة سنة ١٣١٠هـ ، ومخطوطاته موجودة في تركيا ومصر وغيرهما .
- ٢- مسائل الإمام أحمد رحمه الله : وهي مرثية على أبواب الفقه ، يذكر فيها أبو داود السؤال الموجه لأحمد رحمه الله ، وجوابه عليها ، وهو كتاب جليل من الناحية الفقهية ؛ ينقل لنا بدقة وأمانة آراء الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله ، وطبع في القاهرة بتحقيق السيد رشيد رضا ، وأعيد تصويره في بيروت مؤخرًا ، وذكر ابن حجر رحمه الله أن أبا عبيد محمد بن علي بن عثمان الأجرى الحافظ رحمه الله هو راوي المسائل عنه .
- ٣- الناسخ والمنسوخ : ذكر ابن حجر رحمه الله أن راوي هذا الكتاب عنه : أبو بكر أحمد بن سليمان النجار ، ونقل السيوطي رحمه الله عن هذا الكتاب ، وذكره إسماعيل البغدادي بعنوان "ناسخ القرآن ومنسوخه" .
- ٤- إجاباته عن سوالات أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الأجرى : قال ابن كثير : ولأبي عبيد الأجرى عنه "أسئلة في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل" كتاب مفيد ، وذكرت في "تاريخ التراث العربي" بعنوان : "سؤالات أجاب عنها أبو داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم" ، وذكر صاحب الكتاب أنها موجودة في كوبريلي ، وباريس ، وذكر أن ابن حجر استخدم هذه الرسالة كثيرًا في "تهذيب التهذيب" .
- ٥- رسالته في وصف كتاب "السنن" : وقد حققها الشيخ محمد الصباغ ، ونشرها في مجلة أضواء الشريعة ، في الرياض ، العدد الخامس ، سنة ١٣٩٤هـ ، ثم نشرتها مفردة دار العربية في بيروت ، وقد سبق أن نشرت في مصر سنة ١٣٦٩هـ ، ومخطوطاتها في المكتبة الظاهرية في دمشق .
- ٦- كتاب الزهد : وتوجد منه نسخة بالقرويين بفاس ، كما أشار صاحب "تاريخ التراث العربي" .
- ٧- تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث : وهي رسالة من ثمان ورقات محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهي من رواية السلفي ، ومكتوبة بخط مغربي كما ذكر ذلك فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله - في "فهرس مخطوطات الظاهرية" - ، وذكر الشيخ أكرم العمري هذه الرسالة بعنوان "فهرس الأخوة من أهل الأمصار" ، و قال : (وقد استفاد أبو داود في تصنيف رسالته بعنوان "تسمية الأخوة" مما قرأه في كتاب علي بن المديني بخطه ، كما استفاد من طريقته في تنظيم المادة ، فجدده يرتب الأخوة الذين روى عنهم على المدن ، وقد اكتفى أبو داود بتجريد الأسماء ولم يقتصر على ذكر

الصحابة ؛ بل ذكر من تلاهم أيضا) ، وذكر الأستاذ العمري في تعليقه : أن الرسالة تقع في سبع ورقات ، وأن الورقة أربعة وعشرون سطرا ، وأنها مكتوبة بخط ناعم .
٨- أسئلة لأحمد بن حنبل رحمه الله - عن الرواة والثقات والضعفاء : قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله : (رُتبت أسماؤهم على أسماء بلادهم ؛ ثقات مكة ، ثقات المدينة ،...، وينتهي بضعفاء المدينة ، وهي نسخة ناقصة من أولها ، وموجودة في الظاهرية).

٩- كتاب القدر : وذكر ابن حجر رحمه الله في " تهذيب التهذيب " باسم " الرد على أهل القدر " ، وذكر أن راوي هذا الكتاب عنه : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب المثنوي البصري ، وكذلك قل الحافظ الذهبي رحمه الله في : " سير أعلام النبلاء " ؛ وقال صاحب : " تاريخ التراث العربي " : اقتبس منه ابن حجر في كتابه " الإصابة " .
١٠- كتاب البعث والنشور : ذكره صاحب كتاب " تاريخ الأدب العربي " ، وذكر أنه موجود في دمشق .

١١- المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد رحمه الله : ذكره صاحب " تاريخ التراث " ، وقال أنه موجود في دمشق .

١٢- دلائل النبوة : ذكره إسماعيل البغدادي في " هدية العارفين ، ١/٣٩٠ " ، وابن حجر رحمه الله في " التهذيب " .

١٣- التفرد في السنن : ذكره إسماعيل البغدادي .

١٤- فضائل الأنصار : ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة " التقريب " .

١٥- مسند مالك رحمه الله : ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة " التقريب " .

١٦- الدعاء : ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة " التهذيب " .

١٧- ابتداء الوحي : ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة " التهذيب " .

١٨- أخبار الخوارج : ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة " التهذيب " . (١)

١٩- معرفة الأوقات : ذكر من ضمن مؤلفاته في موسوعة الحديث الشريف الإصدار

الثاني. (٢)

٢٠- السنن : وهو كتابه المشهور ، وستأتي التفاصيل عنه في ما تبقى من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

(١) المرجع السابق ، ٢٨٠-٢٨٢ . بتصرف يسير.

(٢) موسوعة الحديث الشريف الإصدار الثاني.

الباب الأول

كتاب "السُّنن"

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : نبذة عن كتاب "السُّنن" ، والمؤلفات في خدمته وشرحه

الفصل الثاني : مكانة كتاب "السُّنن" ، ومميزاته ، وثناء أهل العلم عليه

الفصل الأول

نبذة عن كتاب "السُّنن" ، والمؤلفات في خدمته ، وشرحه

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : مخطوطات الكتاب ، ورواياته .

المبحث الثاني : شروح الكتاب .

المبحث الثالث : مختصرات الكتاب .

المبحث الرابع : خدمات أخرى للكتاب .

المبحث الأول مخطوطات الكتاب ، و رواياته

أولاً: مخطوطات الكتاب :-

“ ذكر صاحب كتاب "تاريخ الأدب العربي" ، وصاحب كتاب "تاريخ التراث العربي" مواضع وجود مخطوطات كاملة ، ومخطوطات ناقصة من هذا الكتاب ، وإليك أماكن وجودها : برلين ، ميونخ ، باريس ، بني جامع ، أيا صوفيا ، نور عثمانية ، كوبريلي ، مراد ملا ، سليم أغا ، شهيد علي ، حكيم ، الفاتم ، جار الله ، حسن حسني ، الحميدية ، خالد افندي ، مهرشاه ، لاله لي ، فيض الله رليس الكتاب ، مكتبة جامعة استانبول ، عاطف ، أنقرة صائب الرباط ، تشستر بيتي ، منجانا ، تيمور ، طلعت ، بلدية الإسكندرية ، الأوقاف ببغداد- عليكرة ، سبحان ، بريل ، بودليانا ، الجزائر ، دمشق ، حلب ، داماد زاده ، سليمانية ، يوسف آغا ، تلمسان ، مكتبة القرويين بفاس ، مكتبة جامع الزيتونة ، بنيكيبور ، آصفية ، رامبور ، المتحف البريطاني . وقد يوجد في غيرها .

ثانياً : روايات الكتاب :-

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى : "الروايات عن أبي داود بكتابه "السنن" كثيرة جداً ، ويوجد في بعضها من الكلام جيل و الأحاديث- ما ليس في الأخرى". (١)
وإليك ما وقف عليه بعض المحققين حتى الآن- من الروايات :

- ١- رواية أبي علي محمد بن احمد بن عمرو اللؤلؤي [ت سنة ٣٢٢هـ] ، وروايته من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود رحمه الله ، فقد سمع "السنن" مرات عديدة ؛ كانت آخرهن في السنة التي توفي فيها أبو داود رحمه الله ، وقد رواها عنه الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله ، وهي الرواية التي أعتمدت بالنسبة للشانغ من نسخ "السنن" برواية اللؤلؤي ، وهي الرواية المعروفة في بلاد المشرق .
- ٢- رواية أبي بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق بن داسة التمار [ت سنة ٣٤٦هـ] ، وروايته مشهورة ولا سيما في بلاد المغرب ، وتقارب رواية اللؤلؤي . والاختلاف بينهما غالباً بالتقديم والتأخير .
- ٣- رواية أبي عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي [ت سنة ٣٢٠هـ] ؛ وراق أبي داود رحمه الله ، وروايته تقارب رواية ابن داسة .
- ٤- رواية أبي سعيد احمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري ؛ المعروف بابن الأعرابي [ت سنة ٣٤٠هـ] ، وقد سقط من نسخته كتاب : الفتن والملحم ، والحروف ، والقراءات ، والخاتم ، ونحو النصف من كتاب اللباس ، وفاته أيضاً من كتاب : الوضوء ، والصلاة ، والنكاح أوراق كثيرة .
- ٥- رواية أبي الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري [ت سنة ٣٢٨هـ] ، ويعرف بأبي الحسن الوراق ، وهذه الرواية فيها من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي ، وقد جاء في آخر مخطوطة الرسالة التي في وصف السنن ؛ نص ينقل عن هذا الراوي وهو قوله : (سمعت كتاب السنن من أبي داود ست مرار ، بقيت من المرة السادسة بقية) .

- ٦- رواية أبي أسامة محمد بن عبد الملك الرؤاسي .
- ٧- رواية أبي سالم محمد بن سعيد الجلودي .
- ٨- رواية أبي عمرو احمد بن علي بن الحسن البصري.
- ٩- رواية أبي الطيب احمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأشناني . ” (١)

(١) مجلة البحوث ، ٢٩٠-٢٩٣ . وانظر مقدمة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لتحقيقه لكتاب "السنن"
، ص ٩ . بتصرف يسير .

المبحث الثاني شروح الكتاب

واللسن شروح كثيرة :-

- ١- معالم السنن ، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي [ت سنة ٣٨٨هـ] ، وهو منسوب إلى زيد بن الخطاب .
- ٢- العذ المودود في حواشي سنن أبي داود ، للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري [ت سنة ٦٥٦هـ] .
- ٣- شرح ، شهاب الدين احمد بن حسين بن أرسلان الرملي [ت سنة ٧٤٤هـ] ، ومخطوطاته موجودة في تركيا .
- ٤- شرح ، قطب الدين أبي بكر بن احمد بن دعين اليميني الشافعي [ت سنة ٧٥٢هـ] ، في أربعة مجلدات كبار .
- ٥- شرح ، مغلطاي بن فليح [ت سنة ٧٦٢هـ] ، ولم يكمله .
- ٦- انتحاء السنن واقتفاء السنن ، لشهاب الدين أبي محمد احمد بن محمد بن إبراهيم ابن هلال المقدسي من أصحاب المزي - [ت سنة ٧٦٥هـ] ، ومخطوطته محفوظة في (لله لي) في أربعة مجلدات تحت رقم (٤٩٨-٥٠١) .
- ٧- شرح ، عمر بن رسلان بن نصر البلقيني [ت سنة ٨٠٥هـ] .
- ٨- شرح ، أبي زرعة العراقي ، ولي الدين احمد بن عبد الرحيم [ت سنة ٨٢٦هـ] ، وأطال في شرحه جداً .
- ٩- شرح ، محمود بن احمد العيني الحنفي [ت سنة ٨٥٥هـ] ، وشرحه لقطعة من الكتاب .
- ١٠- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي [ت سنة ٩١١هـ] ، وتوجد منه مخطوطات عدة ذكرها صاحب "تاريخ التراث العربي" .
- ١١- فتح الودود على سنن أبي داود ، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي [ت سنة ١١٢٨هـ] .
- ١٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، لشمس الحق العظيم آبادي [١٣٢٩هـ] ، ويقع في أربعة مجلدات كبيرة ، وقد طبع في الهند في دهلي سنة ١٣٢٢هـ ، وقد أثبت في أعلى الصفحات سنن أبي داود بعد أن بذل جهداً مشكوراً في تحقيقه .
- ١٣- المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود ، لمحمود محمد خطاب السبكي [ت سنة ١٣٥٢هـ] ، وهو شرح غير مكتمل ، وحاول ابن المؤلف - أمين محمود - أن يكمل ما تبقى ، ولكنه أيضاً لم يكمله ، وسماه : "فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود" .

المبحث الثالث مختصرات الكتاب

١- مختصر سنن أبي داود ، للحافظ المنذري ، وهو أهم المختصرات التي اختصرت السنن ، وقد طبع هذا الكتاب في حيدرآباد عام ١٣٤٢ هـ ، وطبع في دهلي عام ١٨٩١ م ، وطبع في القاهرة في مطبعة أنصار السنة المحمدية ؛ منشوراً مع كتابي الخطبي و ابن القيم ، وصدر في ثمانية أجزاء ؛ كتب على الثلاثة الأولى أنها بتحقيق احمد شاکر ، ومحمد حامد الفقي ، وكتب على الخمسة الباقية أنها بتحقيق محمد حامد الفقي ، وهي طبعة جيدة مشكولة ، مرقمة الأحاديث .

٢- مختصر ، محمد بن الحسن بن علي البلخي وهو من رجال القرن السابع .

٣- تهذيب ، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي [ت سنة ٧٥١ هـ] ، وهو مبني على مختصر المنذري ، وقد طبع في دهلي سنة ١٨٩١ م ، كما طبع في الطبعة التي تقدم ذكرها عند تحديث عن مختصر المنذري

المبحث الرابع خدمات أخرى للكتاب

- ١- جمع الشيخ زكريا الساجي [ت سنة ٢٠٧هـ] للسنن ما يوافق معانيها من آيات القرآن الكريم .
- ٢- تسمية شيوخ أبي داود ، لأبي عليّ حسين بن محمد بن احمد الجياني [ت سنة ٤٩٨هـ] .
- ٣- شرح الشيخ سراج الدين عمر بن عليّ الملقن الشافعي [ت سنة ٨٠٤هـ]؛ زوائد السنن على الصحيحين ، ويقع في مجلدين .^(١)
- ٤- صحيح ، وضعيف سنن أبي داود ، لمحدث العصر الشيخ العلامة أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم ، الأشقودري، الألباني ، الأرناؤوطي [ت سنة ١٤٢٠هـ] ، و كتابه من أجل الخدمات لسنن أبي داود -إن لم نقل أجّلها - إذ قام الشيخ رحمه الله تعالى بتمييز المقبول من المردود في كتاب السنن ، وهذا هو الغاية الجليّة من علم مصطلح الحديث ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات ؛ ثلاثة منها لصحيح السنن ، وواحد لضعيفه ، وقد اكتفى رحمه الله تعالى في هذا الكتاب بذكر الحكم فقط على كل حديث دون بسط الكلام على الأسانيد ، وإنما قام رحمه الله ببسط الكلام عليها وجمع طرقها في كتاب آخر يذكره باسم صحيح أبي داود و ضعيف أبي داود ، ولكنه لم يطبع بعد فيما يُعلم .^(٢)
- ٥- إضافة إلى ذلك ؛ العديد من البحوث والرسائل الجامعية ؛ التي اهتمت بالسنن من شتى النواحي .

(١) مجلة البحوث ، ٣٢٨-٣٣٥ . يتصرف يسير

(٢) انظر : ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني الأرناؤوطي ،

لعبد الله بن محمد الشمراني ، ص ٦٧ .

الفصل الثاني

مكانة كتاب " السنن " ، ومميزاته ، وثناء أهل العلم عليه

الفصل الثاني

مكانة كتاب " السنن " ، ومميزاته وثناء أهل العلم عليه

أولاً : مكانة كتاب " السنن " :-

السنن لأبي داود رحمه الله من أجل مصنفات الإسلام الجامعة ، التي ليس للمكلف غنى عنها ، بل هي من القواعد التي يقوم عليها الدين ، وعليها يركز ركنه المتين ، ذلك لما تضمن من تفصيل الأحكام وبيان حجج الحلال والحرام ، وقد اعتمده عامة علماء الإسلام ، وصدروا عنه ، وعده أكثرهم في المرتبة الثانية بعد الصحيحين من جملة الأصول الستة ، وعلى هذا استقر الحال عند المتأخرين على أن سنن أبي داود ثالث الكتب ، وهو صدر السنن الأربعة وأولها . أتى عليه العلماء ، وبينوا كبر منزلته ، وعظم منفعته ..(١)

ثانياً : مميزاته وثناء أهل العلم عليه :-

أعظم ما تميز به كتاب السنن هو استقصاء أحاديث الأحكام ؛ كما أشار إلى ذلك أبو داود نفسه في رسالته . وهذه جملة من أقوال أهل العلم في ذلك :

- قال الإمام الخطابي رحمه الله : فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ، ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود .(٢)
- وقال الإمام النووي رحمه الله : ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتناء بسنن أبي داود وبمعرفة التامة ، فإن معظم أحاديثه يحتج بها ، مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه ، وبراعة مصنفه ، واعتناؤه بهذيبه .(٣)
- وقال الإمام ابن القيم رحمه الله : ... كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - رحمه الله - من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به ، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام ، وفصلاً في موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحقون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن الانتقاء ، وإطراحها منها أحاديث المجروحين والضعفاء .(٤)
- وقال الخطيب البغدادي رحمه الله : ... ويقال أنه صنفه قديماً وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .(٥)

(١) موسوعة الحديث النبوي .

(٢) الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، معالم السنن ، ١/١ .

(٣) انظر : مقدمة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لتعليقاته على " السنن " .

(٤) الإمام ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر الزرعي المشقي ، تهذيب سنن أبي داود ، ص ٨ .

(٥) تاريخ بغداد ، ٥٦/٩ .

- وقال محمد بن مخلد رحمه الله :...ولما صنف كتاب السنن ، وقرأه على الناس ، صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه .
- وقال أبوبكر محمد بن إسحاق الصاغانى ، ر إبراهيم الحريّ : لما صنف ابو داود كتاب السنن ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديث . (١)
- وقال ابن الأعرابي رحمه الله : لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بته .
- وقال الخطابي رحمه الله : كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من الناس كافة ، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلكل فيه ورد ومنه شرب ، وعليه معول أهل العراق ، وأهل مصر ، وبلاد المغرب ، وكثير من أقطار الأرض . فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ، ومن لنا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد ، إلا أن كتاب أبي داود أحسن رصفاً وأكثر فقها .
- وقال أيضاً : حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب ؛ فضربت فيه أكباد الإبل ، ودامت إليه الرحل . (٢)
- وقال أبو زكريا الساجي : كتاب الله أصل الإسلام ، وكتاب السنن لأبي داود عهد الإسلام . (٣)

(١) تقدم ذكر المصنف.

(٢) معالم السنن ، ١١/١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ، ٢١٥/١٣ .

الباب الثاني

منهج الإمام أبي داود ، و شرطه في كتابه "السنن"

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : كلام الإمام أبي داود رحمه الله عن منهجه في كتابه السنن.

الفصل الثاني : الخلاصة من رسالة أبي داود .

الفصل الثالث : شرط الإمام أبي داود في كتابه السنن ، وذكر خلاف العلماء في ذلك.

الفصل الأول

كلام أبي داود رحمه الله عن منهجه في كتابه "السنن"

من
رسائله إلى أهل مكة

وعلى الرسالة تعليقات للشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله
رمزت لها بالحرف "ع"

الفصل الأول كلام الإمام أبي داود عن منهجه وشرطه في كتابه "السنن"

قال رحمه الله :

“ سلامٌ عليكم ، فإنني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ، وأسأله أن يطلي علي محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم كلما ذكر .
أما بعد .

عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ، ولا عقاب بعددنا ، فإنكم حالتكم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن ، أمي أسمع ما عرفت في الباب ، ووقفته علي جميع ما ذكرته . فأعلموا أنه كذلك كله ، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين . فأحدهما أقوم إسناداً ، والآخر صاحبه أقدم في العطف ، فربما كتبت ذلك ، ولا أرى في كتابي من هذا بحرفة أحاديث . ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر . وإنما أردت قريب منفعته . وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما همة من زيادة كلام فيه ، وربما تكون فيه كلمة زيادة علي الأحاديث .

وربما اختصر الحديث الطويل لأنني لو كتبت الحديث بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضح الفقه منه ، فاختصرته لذلك . (١)

وأما المراسيل (٢) ، فقد كان يحتاج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، والأوزاعي . حتى جاء الشافعي فتكلم فيها ، وتابعه علي ذلك أحمد بن حنبل وغيره رحموا الله عليهم ، فإذا لم يكن عند غير المراسيل لم يوجد المصنف ، فالمرسل يحتاج به ، وليس هو مثل المقتل في القوة

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكراً (٣) ، بينت أنه منكراً ، وليس علي نحوه في الباب غيره .

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك ، ولا كتابه وكبح إلا الشيء اليسير وعمايته في كتاب هؤلاء مراسيل .

- (١) وهذه طريقة البخاري والنسائي ، لأنهم أرادوا أن تكون الكتب رواية ودراسة ، ومن الذين لم يفعلوا هذا الفعل مسلم بن الحجاج ، فإنه اعتنى برواية الأحاديث بألفاظها . "ع"
- (٢) هناك مرسل أعم من اصطلاح المحدثين ، وهو مثل المنقطع ، وهو رواية الروي عن لم يدرك عصره وهو مرسل جلي ، أو عاصره ولم يلقه فإنه مرسل خفي . "ع" ، أنظر تعريف المرسل في اصطلاح المحدثين ص ١٤
- (٣) ينبغي أن يعلم أن بعض العلماء يستعمل هذا الاسم لمعنى آخر [أي غير المعروف عند المحدثين] . وهو الحديث الغريب . وذكر ابن حجر في هدي الساري أن الإمام أحمد يطلق المنكير على الغرائب . "ع"

-وفي كتاب السنن من مؤلف مالك بن أنس شيء صالح ، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة ، وعبد الرزاق . وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتبه جميعهم ، أعني مصنفات مالك بن أنس ، وحماد بن سلمة ، وعبد الرزاق .

وقد ألفتة نسفاً على ما وقع عندي ، فإن ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته فأعلم أنه حديث واحد (١) ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر ، فإنني لم أخرج الطرق (٢) ، لأنه يخبر على المتعلم .

ولا أعرفه أحداً جمع على الاستقراء خبري ، وكان الحسن بن علي الخلال (٣) قد جمع منه قدر تسعمائة حديث ، وذكر أن ابن المبارك قال ، (السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو تسعمائة حديث) ، فقبل له أن أبا يوسف (٤) قال ، (هي ألفه ومائة) ، قال ابن المبارك ، (أبو يوسف يأخذ بتلك المنه من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة) .

وما كان في كتابي من حديث فيه ومن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده . وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح (٥) ، وبعضها أصح من بعض ، وهذا لو وضعه خبري لقلت أنا فيه أكثر . وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا صالح إلا وهي فيه ، إلا أن يكون كلام استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هذا .

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن الرمز للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولا يسر رجلاً أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب منه الكتاب (*) شيئاً ، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقدار . وأما هذه المسائل ، مسائل الثوري ، ومالك ، والشافعي ، فمذهباً الأحاديث أصولاً (٦) ، ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب * من رأي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (٧) ، ويكتب أيضاً مثل جامع صفوان الثوري فإنه أحسن ما وضع للناس في الجوامع .

والأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئاً من -

- (١) على حسب علمه ، ولا يعني هذا أنه لا يوجد حديث صحيح عند غيره ، ولكن كما هو مشاهد أن البخاري انفرّد ببعض الأحاديث "ع"
- (٢) لا من حيث الصحابة ، ولا من حيث دون الصحابة ، فقد يكون الحديث متواتراً مثل حديث : (نضر الله امرءاً سمع مقالتي...) فقد رواه كثير من الصحابة عند غيره ، وهو أخرجه من طريق صحابي واحد "ع"
- (٣) الحسن بن علي بن محمد الهذلي ، أبو علي الخلال الخلواني بضم المهملة ، نزيل مكة ، ثقة حافظ له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين - أي ومائتين - [التقريب : ١٢٦٢] .
- (٤) أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم القاضي أبو يوسف صاحب النعمان ، روى عنه مغيرة ومطرف وهشام بن عروة والشيباني ، ثم ساق سنده عن أحمد بن حنبل أنه قال : صدوق ولكن من أصحاب أبي حنيفة ، لا ينبغي أن يروى عنه شيء . [الجرح والتعديل : ٨٤١] .
- (٥) للاحتجاج ، ولكنه متفاوت ، بعضه أصح من بعض "ع" ، وسبأتي تفصيل ذلك .
- (٦) المسائل الفقهية ، فهذه الأحاديث أدلتها "ع"

• يعني بذلك الكتب التي اشتمل عليها الكتاب (الطهارة ، ...)

- (٧) ولهذا ، العلم الشرعي عند العلماء هو : قال الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال الصحابة - رضوان الله عليهم - ، قال : (يعجبني) ، أن يوقف على بيان الصحابة للحديث ، فكلامهم مقدم على غيره ، فهذا فيه إشارة لمنزلة الصحابة - رضوان الله عليهم - "ع" ، وهذه هي حقيقة السلفية التي بها النجاة !

- الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس (١) ، والفخر بما أنما مخامير ، فإنه لا يحتج بحديث غريب (٢) ولو كان من رواية مالك ، ويحيى بن سعيد ، والثقات من أئمة العلم (٣) ، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدته من يطلع فيه ، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً ، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يردده عليك أحد ، وقال إبراهيم النخعي (٤) ، (كانوا يكرهون الغريب من الحديث) ، وقال يزيد بن أبي حبيب (٥) ، (إذا سمعت الحديث فانشدته فما تشد الحالة ، فإن تحرفه وإلا فدعه) وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتمثل وهو مرسل ومذكس ، وهو إذا لم توجد السماع عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل ، الحسن (٦) عن جابر ، والحسن عن أبي هريرة ، والعم (٧) عن ميسم (٨) ، وسماع العم عن ميسم أربعة أحاديث .
و أما أبو إسحاق (٩)

- (١) لأنه لا يتأتى إلا بجمع الطرق . "ع"
- (٢) لغريب منه ما هو مقبول كحديث {إنما الأعمال بالنيات} ، ما رواه غير عمر بن حفص الله عنه ، وما رواه عنه غير علقمة بن وقاص الليثي ، وما رواه عن علقمة غير إبراهيم التيمي ، وما رواه عن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد لأنصاري ثم تعدد الرواة عن يحيى . ولكن رجاله أي هذا لغريب ثقات ويحتج بتفرد الواحد منهم ، فهو حجة عند العلماء . ولكن إذا كان رجاله فيهم من لا يحتمل تفرده وكذلك إذا كان شاذاً أي فيه مخالفة . "ع"
- (٣) لا أدري أيش مقصود أبي داود بهذا ، هل هو يرى أن التفرد لا يعتبر ولو كان رجاله ثقات ؟ أو - أي قد يعني - كان من طريقهم ولكن روى عنهم من لا يحتمل تفرده ، فإن وجود ثقات في الإسناد لا ينفع إذا كان فيه ضعيف . "ع"
- (٤) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي الفقيه : ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين ، وهو ابن خمسين أو نحوها . [التقريب : ٢٧٠] .
- (٥) يزيد بن أبي حبيب البصري ، أبو رجاء ، واسم أبيه سويد ، واختلف في ولاته ، ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ، وقد قارب الثمانين . [التقريب : ٧٧٠] .
- (٦) الحسن بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار ، بالتحانية والمهمل ، الأنصاري - مولا لهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، قال البزار : كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم ويقول : حدثنا وخطبنا ، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة ، هو رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشرة ومئة ، وقد قارب التسعين . [التقريب : ١٢٢٧] .
- (٧) الحكم بن عتيبة ، بالمشاة ثم الموحدة ، مصغراً ، أبو محمد الكندي الكوفي . ثقة ثبت فقيه إلا أنه دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها ، وله نيف وستون . وقال الذهبي : توفي ١١٥ . وفي مراسيل أبي زرعة : قال العلاني : قال شعبة : لم يسمع الحكم من ميسم إلا خمسة أحاديث . [التقريب : ١٤٥٣] .
- (٨) ميسم ، بكسر أوله ، بن بجرة ، بضم الموحدة وسكون الجيم ، ويقال : نجدة ، بفتح النون ويدال ، أبو القاسم ، مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس ، للزومه له ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة . [التقريب : ٦٨٧٣] .
- (٩) عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ويقال : علي ، ويقال : ابن أبي شعيرة الهمداني ، أبو إسحاق السبيعي ، بفتح المهمل وكسر الموحدة ، ثقة مكثراً عابداً ، من الثالثة ، اختلط بأخرة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . وقال ابن أبي حاتم : يقال إن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث يعني الهمداني إلا أربعة أحاديث . [التقريب : ٥٠٦٥] .

-عن الحارث (١) عن عليّ فله يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث . وليس فيما مسند واحد . وأما ما في كتابه السنن من هذا النوع فقليل . ولعل ليس للحارث الأعور في كتابه السنن إلا حديث واحد فإنما كتبه بأخرة (٢) . وربما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه (٣) . إذا كان يفتي بذلك عليّ فربما تركت الحديث إذا لم أقصه . وربما كتبه وبنيته . وربما لم أقصه عليه . وربما أتوقفت عن مثل هذه لأنه ضرر على العامة أن يكتشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من محبوب الحديث . لأن علم العامة يقتصر عن مثل هذا .

ومعتمد كتبه هذه السنن ثمانية عشرة جزءاً مع المراسيل . منها جزء واحد مراسيل . وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من المراسيل منها ما لا يسمع (٤) . ومنها ما هو مسند عن غيره وهو متصل صحيح . ولعلّ معدّد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ونحو ثمانمائة حديث من المراسيل .

فمن أحبّ أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ فربما يجيئ حديث من طريق . وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون . خير أنه ربما طلبت اللفظة التي تكون لها معان كثيرة - (٥) ممن عرفت [أنه] (٦) نقل من جميع هذه الكتب . فربما يجيئ الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه خير متصل ولا يتبينه المأمع إلا بأن يعلم الحديث . وتكون له فيه معرفة فيقف عليه . مثل ما يروى عن ابن جريج (٧) قال أخبرني عن الزهري . ورواه البرساني (٨) عن ابن جريج عن الزهري . والذي يسمع يظن أنه متصل . ولا يسمع بثقة . فإنما تركناه لذلك . هذا لأن أصل الحديث غير متصل ولا يسمع . وهو حديث معلول . ومثل هذا كثير . والذي لا يعلم يقول قد تركناه حديثاً صحيحاً - من هذا - وجاء بحديث معلول .

إنما لم أسنّف في كتابه السنن إلا الأحكام . ولم أسنّف كتب الزهد . وفوائد الأعمال وغيرها . فسنّه الأربعة آلاف وثمانمائة حكماً في الأحكام . فأما أحاديث كثير في الزهد والفوائد وغيرها من غير هذا . لم أخرج .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه تسليم . وحسبنا الله ونعم الوكيل " (٩)

- (١) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني ، بسكون الميم ، الكوفي ، بضم المهملة والمثناة ، الكوفي ، أبو زهير ، صاحب عليّ ، كتبه الشعبي في رأيه ، ورُمي بالفرض ، وفي حديثه ضعف ، وليس له عند الثقات إلا حديثين ، مات في خلافة ابن الزبير . [التقريب : ١٠٢٩] .
- (٢) أخيراً . "ع" ، (٣) من حيث الرواية أو من حيث الراوي . "ع"
- (٤) لأنه ما جاء إلا من طريق واحد . "ع"
- (٥) لعل الراوي هنا زائدة ، فيدونها يستقيم الكلام . (٦) ما بين المعكوفين زيادة ليستقيم الكلام .
- (٧) ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم ، المكي ، ثقة فقيه فاضل وكان ، ينسب ويرسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين أو بعدها ، وقد جاز السبعين ، وقيل : جاز المئة ، ولم يثبت . [التقريب : ٤١٩٣] .
- (٨) محمد بن بكر بن عثمان البرساني بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة أبو عثمان البصري صدوق قد يخطئ من التاسعة مات سنة أربع ومائتين ع ، كاشف الذهب : عن ابن جريج وطبقه ، وعنه عبد ، وخلق . [التقريب : ٥٧٦٠ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٩) رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه ، لأبي داود ، تحقيق محمد الصباغ .

الفصل الثاني

خلاصة منهج أبي داود رحمه الله تعالى
من رسالته إلى أهل مكة

الفصل الثاني

خلاصة منهج أبي داود رحمه الله تعالى من رسالته إلى أهل مكة

وستكون في شكل نقاط :-

- إذا وجد في الباب طريقتين صحيحين لحديث واحد ، وكان أحدهما أصح من حيث الإسناد ، ولكنه مظنة للعلّة في المتن ، فحينئذ يذكر في الباب ما اجتمعت فيه سلامة المتن إلى سلامة الإسناد وصحته ؛ وهو طريق الأقدم في الحفظ .
- يذكر في الباب حديثاً أو حديثين ليسهل الانتفاع بالكتاب .
- قد يكرّر ذكر حديث في بابٍ لاشتماله على زيادة في رواية .
- يذكر موضع الشاهد من الحديث الطويل ليوافق ترجمة الباب ، ويُعرف موضع الفقه من الحديث .
- يذكر المرسل مُحْتَجّاً به - اقتداءً بمن ذكرهم - إذا لم يجد في الباب حديثاً مسنداً متصلاً ، والمراسيل في كتابه تقع في جزء من ثمانية عشر جزءاً .
- ذكر أنه لم يدخل في كتابه حديثاً في إسناده رجلٌ متروك . (١)
- يذكر الحديث وإن كان منكراً ؛ إذا لم يجد غيره في الباب ، ويبين نكاريته .
- قال أنه لم يذكر جميع طرق الحديث الواحد ؛ وإنما يكفي بطريق واحد تيسيراً على المتعلم .
- وعدّ بأنه إذا أورد حديثاً فيه ضعف شديد بيّن ذلك ، وإذا سكت عن حديث ولم يذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وما سكت عنه من الأحاديث - مع صلاحها - متفاوتة في الدرجة . (٢)
- قال أن أكثر ما يذكره في كتابه مشهورٌ .
- يرُدُّ الغريب ، ولا يحبّذه ؛ لا سيما إذا كان فيه شذوذٌ .

(١) يُروى عنه لفظ أدقّ وأوضح من لفظه الذي في الرسالة ، وهو : "ما ذكرتُ في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه" [انظر : مجلة البحوث]

(٢) روى الخطيب رحمه الله عن أبي داود رحمه الله أنه قال : "كتبْتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة حديث ، إنَّخِبتُ منها ما ضمَّنْتَه هذا الكتاب يعني كتاب السنن - جمعْتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه" [تاريخ بغداد ٥٧/٩] . وقال ابن الصلاح رحمه الله : "رَوَيْنَا عنه أنه قال - أي أبا داود - ذكرت الصحيح ، وما يشبهه ، ويقاربه" [الباعث الحثيث ١٣٦/١] .

الفصل الثالث

شرط الإمام أبي داود في كتابه "السنن"

وذكر اختلاف العلماء في ذلك

الفصل الثالث

شرط الإمام أبي داود في كتابه "السنن" ، وذكر اختلاف العلماء في ذلك

ويشتمل على أربع مسائل :-

المسألة الأولى : ما ذكره الإمام أبو داود في رسالته عن شرطه :-

- . قوله : (و ليس في كتابي السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء) ، ويروى عنه عبارة نحوها وهي :
- (ما ذكرته في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه) .
- . قوله : (وما كان في كتابي من حديث فيه من شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يسع سنحه ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح (١) ، وبعضها أصح من بعض) ، وروى عنه الخطيب رحمه الله قوله : (ذكرته الصحيح ، وما يشبهه ، وما يقاربه) .

المسألة الثانية : محل خلاف العلماء :

قال فضيلة الشيخ محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله :
"اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه "السنن" : « ما كان في كتابي هذا من حديث فيه من شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح » .
فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله : « صالح » ، فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به . وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك ، فيشمل ما يحتج به ، وما يستشهد به ، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه " (٢) .
و وقع فيما سكت عنه أحاديث جماعة من المتروكين .

(١) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : « و يروى عنه أنه قال : وما سكت عنه فهو حسن » ، [الباعث ١٣٦/١] ، فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله - عن النسخة التي نقل عنها ابن كثير - : « فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع ، فيتعين المصير إليها ، ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا ، والله الموفق . » [ابن حجر العسقلاني ، النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٣٢/٢] .

(٢) محمد ناصر الدين الألباني ، تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، ٢٧

المسألة الثالثة : أقوال العلماء في شرط أبي داود :-

وهي على مذهبين كما في التفصيل التالي:-

المذهب الاول: من اعتبر أن مراده بقوله «صالح» أنه حسنٌ يحتجُّ به :-

❖ قال ابن الصلاح رحمه الله :

« ومن مظائنه - أي الحسن - سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى ، رَوَيْنَا عنه أنه قال : ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه . قال ورَوَيْنَا عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب ، وقال ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض ، قال ابن الصلاح فعلى هذا ؛ ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّاً على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود (١). »

❖ ووافقه على ذلك الإمام النووي رحمه الله فقال :

« والحق أن ما وجدناه في سننه ما لم يبينه ، ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يُعتمد ؛ فهو حسنٌ عند أبي داود ، وإن نصّاً على ضعفه من يُعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ، ولا جابر له ؛ حكم بضعفه ، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود (٢). »

فيلاحظ من كلام الإمام النووي رحمه الله أنه يوافق الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود رحمه الله ، ولكنه يفتح الباب للمختص لبحث عن درجة الحديث المسكوت عنه ، خلافاً لابن الصلاح رحمه الله ؛ فإنه يرى عدم جواز حكم المتأخرين بالصحة على حديث لم يوجد في أحد الصحيحين ، أو لم ينص أحد من أئمة الحديث على صحته (٣).
ويلاحظ من كلامهما أنهما يريان أن الحديث المقبول عند أبي داود قسمان ؛ صحيح ، وحسن.

• لذلك تفرّع من هذا المذهب ؛ مذهب آخر يرى صحة ما سكت أبو داود عنه - عند أبي داود - على أن الحديث المقبول عند أبي داود قسم واحد فقط ؛ وهو الصحيح :-
قال الحافظ العراقي رحمه الله : « وقد اعترض أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهرّي الأندلسي المعروف بابن رُشيد على كلام ابن الصلاح بأن قال : (ليس يلزم أن

(١) الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، ٤١

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ، ٤٤٤/٢

(٣) الباعث الحثيث ، ١/ حاشية ص ١٢٨، ١١١

يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة ؛ أن الحديث عند أبي داود حسن ، إذ قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن عند غيره كذلك)) ، قال أبو الفتح اليعمرى : ((وهذا تعقب حسن)) انتهى .^(١)

قال الحافظ العراقي رحمه الله : " وقد يجاب عن اعتراض ابن رُشيد بأن ابن الصلاح إنما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به عنده ، والاحتياط أن لا يرتفع به إلى درجة الصحة وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود ، لأن عبارته فهو صالح ؛ أي للاحتجاج به ، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف ، فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح إن كان رأيه كالمقدمين : أنه ينقسم إلى صحيح ، وضعيف ، فما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط أن يقال صالح كما عُبِّرَ هو عن نفسه .^(٢)

ونقل الحافظ ابن حجر رحمه الله عن ابن عبد البر رحمه الله قوله : " كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره .^(٣)

" وللإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى تعقب على كلام ابن الصلاح ؛ فقال في شرح الترمذي : لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن ، وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره ؛ إنه اجتنب الضعيف الواهي ، وأتى بالقسمين الأول والثاني ، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث . قال : فهنا ألزم الشيخ أبو عمرو مسلماً من ذلك ما ألزم به أبا داود ؟! فمعنى كلامهما واحد ، وقول أبي داود : " وما يشبهه " ، يعني في الصحة ، " وما يقاربه " ، يعني فيها أيضاً . قال : وهو نحو قول مسلم أنه ليس كالصحيح تجده عند مالك ، وشعبة ، وسفيان ؛ فاحتاج أن ينزل إلى مثل حديث ليث بن أبي سليم ، وعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق ، وإن تفاوتوا في الحفظ والإتقان ، ولا فرق بين الطريقين غير أن مسلماً شرط الصحيح فتخرج من حديث الطبقة الثالثة ، وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده والنزيم البيان عنه - قال :- وفي قول أبي داود أن بعضها أصح من بعض ، ما يشير إلى القدر المشترك بينهما من الصحة وإن تفاوتت فيه لما تقتضيه صيغة أفعل في الأكثر .^(٤)

قال الحافظ العراقي رحمه الله : " والجواب عما اعترض به ابن سيد الناس : أن مسلماً التزم الصحة في كتابه ، فليس لنا أن نحكم على حديث خرج فيه بأنه حسن عنده ؛ لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح ، وأبو داود قال إنما سكت عنه فهو صالح ، والصالح قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة دون الصحيح ، ولم يتفضل لنا عن أبي داود ؛ هل يقول بذلك ، أو يرى ما ليس بضعيف صحيحاً ؟ ، فكان الاحتياط أن لا نرتفع بما سكت إلى الصحة حتى نعلم أن رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل .^(٥)

فقال الحافظ ابن حجر رحمه الله : " أجاب الحافظ صلاح الدين العلائي عن كلام أبي الفتح اليعمرى بجواب أمئن من هذا فقال ما نصه : " هذا الذي قاله ضعيف ، وقول ابن الصلاح أقوى ، لأن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا نعني بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها ؛ والدرجة الدنيا منها لم يخرج مسلم منها شيئاً في الأصول ؛ وإنما يخرجها في المتابعات والشواهد " قلت : وهو تعقب صحيح .^(٥)

(١) فتح المغيث ، ص ٤٢

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢

(٣) التلک ، ٤٣٦/٢

(٤) فتح المغيث ، ص ٤٤ ، ٤٣

(٥) التلک ، ٤٣٢/٢

المذهب الثاني : من اعتبر أنذ مراده بقوله «صالح» : ما هو أعم مما ذهب إليه ابن الصلاح رحمه الله وغيره ؛ فيشمل ما يحتج به ، وما يستشهد به (الضعف الذي لم يشتد ضعفه) :-

- ❖ قال الإمام ابن منده رحمه الله : “ وسمعت محمد بن سعد البارودي بمصر يقول : “كان من مذهب الثنائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأي الرجال ” . ” (١)
- ❖ وقال الحافظ الذهبي رحمه الله : “ فقد وقى رحمه الله ذلك بحسب اجتهاده ، وبين ما ضعفه شديد ، ووهنه غير محتمل ، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل ، فلا يلزم من سكوته -والحالة هذه- عن الحديث أن يكون حسناً عنده ، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح ؛ الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء ، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ، ويمشي به مسلم ، وبالعكس . فهو داخل في أداني مراتب الصحة ، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ، ولبقى متجاوزاً بين الضعف والحسن . فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان ؛ وذلك نحو من شطر الكتاب ، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين و رغب عنه الآخر ، ثم يليه ما رغب عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقيله العلماء لمجيئه من وجهين لتين فصاعداً يعضد كل إسناده منها الآخر ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يمشي به أبو داود ويسكت عنه غالباً ، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه ؛ فهذا لا يسكت عنه بل يوفقه غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة ، والله أعلم ” . ” (٢)

(١) الإمام ابن منده ، فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة لسنن (شروط الأئمة)،

ص ٧٣ .

(٢) سير الأعلام، ١٣/٢١٤-٢١٥

❖ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وفي قول أبي داود : «وما كان فيه رهن شديد بينته» ما يفهم أن الذي يكون فيه رهن غير شديد أنه لا يبينه ، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام :

- ١- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.
- ٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته .
- ٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد . وهذان القسمان كثير في كتابه جداً .
- ٤- ومنه ما هو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً .

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها ؛ كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، و أنه أقوى عنده من رأي الرجال . إلى أن قال :- ومن هذا رؤينا من طريق عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل بالإسناد الصحيح إليه ؛ قال : (سمعت أبي يقول : " لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل ، والحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي ") .. فهذا نحو مما حكى عن أبي داود . ولا عجب ؛ فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد ؛ فغير مستنكر أن يقول قوله . - إلى أن قال - : ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود ؛ فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ، ويسكت عنها مثل : ابن لهيعة (١) ، وصالح مولى التوأمة (٢) ، وعبد الله بن محمد بن عقيل (٣) ، وموسى ابن وردان (٤) ، وسلمة بن الفضل (٥) ، ودلهم بن صالح (٦) ، وغيرهم . فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ، ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه ؟ لا سيما إذا كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر ، وقد يخرج لمن هو أضعف

-
- (١) عبد الله بن لهيعة، بفتح اللام وكسر الهاء، ابن غفبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري، القاضي : صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ، وله في مسلم بعض شيء مقرون ، مات سنة أربع وسبعين ، وقد ناف على الثمانين. م د ت ق [التقريب : ٣٥٦٣]
 - (٢) صالح بن نيهان المدني مولى التوأمة يفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة صدوق اختلط قال بن عدي لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج من الرابعة مات سنة خمس أو ست وعشرين وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له د ت ق . ، كاشف الذهبى : توفي ١٢٥ . [التقريب: ٢٨٩٢ ، مجموعاً إليه الكاشف]
 - (٣) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني أمه زينب بنت علي صدوق في حديثه لين ويقال تنوير بأخرة من الرابعة مات بعد الأربعين بخ د ت ق [التقريب : ٣٥٩٢]
 - (٤) موسى بن وردان العامري مولا هم أبو عمر المصري مدني الأصل صدوق ربما أخطأ من الثالثة مات سنة سبع عشرة وله أربع وسبعون / بخ ٤ . [التقريب : ٧٠٢٣]
 - (٥) سلمة بن الفضل الأبرش بالمعجمة مولى الأنصار قاضي الري صدوق كثير الخطأ من التاسعة مات بعد التسعين وقد جاز المائة د ت ق . كاشف الذهبى : عن ابن إسحاق ، وحجج بن أظاة ، وعنه ابن معين - روثقه - ويوسف بن موسى ، قال البخاري : عنده مناكير ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، مات قبل وكيع . [لتقريب : ٢٥٠٥ ، مجموعاً إليه الكاشف]
 - (٦) ثلهم بن صالح الكندي ، الكوفي ، ضعيف ، من السلسلة. د ت ق [التقريب : ١٨٣٠]

من هؤلاء بكثير ؛ كالحارث بن وجيه (١) ، و صدقة الدقيقي (٢) ، و عثمان بن واقد العمري (٣) ، و محمد بن عبد الرحمن البيلماني (٤) ، و أبي جناب الكلبي (٥) ، و سليمان ابن أرقم (٦) ، و إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة (٧) ، وأمثالهم من المتروكين . وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة ، وأحاديث المدلسين بالعنقة ، والأسانيد التي فيها من أبيهم أسماؤهم ؛ فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود ، لأنه تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه ، وتارة يكون لذهول منه ، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته ؛ كأبي الحويرث (٨) ، و يحيى بن العلاء (٩) ، وغيرهما . وتارة يكون من اختلاف الرواة وهو الأكثر .

فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي ، وإن كانت روايته أشهر . ومن أمثلة ذلك ما رواه من طريق الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث : { إن تحت كل شجرة جنابة... } الحديث (١٠) ، فإنه تكلم عليه في بعض الروايات فقال : هذا حديث ضعيف ، والحارث حديثه منكر ، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام . =

- (١) الحارث بن وجيه بوزن عظيم وقيل بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة الراسي أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة د ت ق . [التقريب : ١٠٥٦]
- (٢) صدقة بن موسى الدقيقي أبو المغيرة أو أبو محمد السلمي البصري صدوق له أوام من السابعة بخ د ت ، كاشف الذهبي : عن أبي عمران الجوني وثابت ، وعنه مسلم ، وعلي بن الجعد ، ضعيف . [التقريب : ٢٩٢١ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٣) عثمان بن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العمري لمدني نزيل البصرة صدوق ربما وهم من السابعة د ت ، كاشف الذهبي : عن أبيه ، وناقع بن جبير ، وناقع الغمري ، وعنه وكيع ، وأبو معاوية ، وثقه ابن معين ، وضعفه أبو داود [التقريب : ٤٥٢٦ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٤) محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة ضعيف وقد اتهمه بن عدي وابن حبان من السابعة د ق ، كاشف الذهبي : عن أبيه ، وعنه محمد بن كثير ، والثبوكي ، وجماعة ، وإ . [التقريب : ٦٠٦٧ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٥) يحيى بن أبي حية بمهمله وتحتانية الكلبي أبو جناب بجيم ونون خفيفتين وآخره موحدة مشهور بها ضعوفه لكثرة تبليسه من السادسة مات سنة خمسين أو قبلها د ت ق . ، كاشف الذهبي : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وطاوس ، وعنه أبو نعيم ، وجعفر بن عون ، قال النسائي وغيره : ليس بالقوي ، مات ١٤٧ . [التقريب : ٧٥٣٧ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٦) سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ ضعيف من السابعة د ت س ، كاشف الذهبي : عن محمد والحسن وعطاء وعنه الزهري وهو أكبر منه ويحيى بن حمزة ومنصور بن أبي مزاحم متروك [التقريب : ٢٥٣٢ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٧) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولا هم المدني متروك من لرابعة مات سنة أربع وأربعين د ت ق (س) . كاشف الذهبي : عن مجاهد وناقع وعنه الوليد بن مسلم وخلق تركوه . [التقريب : ٢٣٦٨ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٨) عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث بالتصغير الأنصاري الزرقى أبو الحويرث المدني مشهور بكنيته صدوق سيء الحفظ رمى بالإرجاء من السادسة مات سنة ثلاثين وقيل بعدها د ق . كاشف الذهبي : عن الثعالب بن أبي عياش وحنظلة بن قيس وعنه شعبة وسفيان ضعيف توفي ١٣٠ . [التقريب : ٤٠١١ ، مجموعاً إليه الكاشف]
- (٩) يحيى بن العلاء البجلي أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي رمى بالوضع من الثامنة مات قرب الستين د ق . [التقريب : ٧٦١٨]
- (١٠) ضعيف : ضعيف سنن أبي داود ، الألباني ، يرقم : ٢٤٨

وفي بعضها لم يتكلم فيه وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ، ويسكت عنه فيها
-إلى أن قال:- وأما الأحاديث التي في إسنادهما إنقطاع أو إبهام ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة
منها : -وهو ثالث حديث في كتابه ما رواه من طريق " أبي التياح قال : حدثني شيخ ،... " (١)
لم يتكلم عليه في جميع الروايات ، وفي هذا الشيخ المبهم.
إلى غير ذلك من الأحاديث التي يمنع من الاحتجاج بها ما فيها من العلل .”(٢)

(١) ضعيف : المرجع السابق ، برقم : ٣.
(٢) النكت ، ٤٣٥/٢-٤٤٣. بتصرف يسير.

المسألة الرابعة : المذهب الراجح :-

وهو الثاني للآتي :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : « فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته ؛ لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ، ويقدمها على القياس - إن ثبت ذلك عنه - .
والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك ؛ فكيف يقلده فيه ؟ ، وهذا جميعه إن حملنا قوله : « وما لم أقل فيه شيئا فهو صالح » على أن مراده : صالح للحجة وهو الظاهر .
وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك - وهو الصلاحية للحجة أو الاستشهاد ، أو للمتابعة ، فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف ، ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها أفراد أم لا ؟ إن وجد فيها أفراد تعين العمل على الأول ، وإلا حمل على الثاني ، وعلى كل تقدير ، فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقا . » (١)

وقال محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله : « وقد رجح هذا الذي فهمناه عن أبي داود ؛ العلماء المحققون أمثال ابن منده ، والذهبي ، وابن عبد الهادي وابن كثير . » (٢)

(١) النكت ، ٤٤٣/٢ - ٤٤٤ .

(٢) تمام المنة ، ٢٨ .

خاتمة

الإمام أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني رحمه الله ، شيخ السنة ، مقدم الحفاظ ، محدث البصرة ، سمع الكثير من العلماء في مكة ، والكوفة ، وحلب ، وحران ، وحمص ، ودمشق ، وبغداد ومصر ، جمع وصنف وذب عن السنن .

‘ صنف كتابه السنن ، وهو يعتبر من دواوين الحديث المشهورة ، وهو أحد الكتب الستة ، وقد خصص أبو داود كتابه هذا لأحاديث الأحكام ، وتوسع في جمعها ، وذكرها وتبويبها ، وقد بين هذا في رسالته إلى أهل مكة .’ (*)

وقد احتوى كتاب السنن على أحاديث ضعيفة كانت سبباً في تخلفه عن شرط الصحة ، لأن أبا داود رحمه الله كان يفضل الحديث الضعيف على رأي الرجال إذا لم يجد في الباب غيره .

‘ وامتاز كتاب أبي داود بفن التفريع والتبويب والترجمة ، وقد جاء على نحو من التفصيل حتى ساق الأحاديث في دقائق الأحكام ، ففي كتاب الأدب عنده مائة وثمانون باباً ، ومن هذه الأبواب : باب في الأرجوحة ، باب في اللعب بالحمام ، باب في تغيير الأسماء ، باب في الألقاب ، باب فيمن يتكنى بأبي عيسى ، باب في الرجل يتكنى بأبي القاسم ، باب من رأى إلا يجمع بينهما ، باب في الرخصة في الجمع بينهما ، باب فيمن يقول في خطبته : أما بعد ، باب في الكرم وحفظ المنطق ، باب لا يقول المملوك : ربّي وربّي ، باب ما جاء في البناء ، باب في الرجل يقول للرجل : اضحك الله سنكك ، باب في إطفاء النار بالليل ، باب في اتخاذ الغرف .

وخلاصة القول أنك واجد عند أبي داود من تفاصيل السنن القولية والفعلية والتقريرية والصفة النبوية ما يجعلك تعيش مع السنة في دقائق تفاصيلها ، ففي هذا الكتاب هدي النبي صلى الله عليه وسلم في أجلى صوره .’ (*)

(*) د. همام عبد الرحيم سعيد ، الفكر المنهجي عند المحدثين ، ص ١٤٤-١٤٨ ، يتصرف يسير

فهرس المصادر والمراجع

- ١: القرآن الكريم.
- دواوين السنة وشروحها
- ٢: هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، توزيع مكتبة المعارف بالرياض، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- ٣: صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بشرح ابي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، مكتبة الغزالي-دمشق، مؤسسة مناهل العرفان-بيروت.
- ٤: سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، طبع ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٥: سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، مراجعة وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.
- ٦: مختصر سنن أبي داود، للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، و: معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، و: تهذيب سنن أبي داود، للإمام ابن قيم الجوزية. تحقيق احمد محمد شاكر و محمد حامد الفقي، دار المعرفة-بيروت للطباعة والنشر-١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
- ٧: صحيح سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض.
- ٨: ضعيف سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض.
- ٩: موسوعة الحديث الشريف، الإصدار الثاني، شركة البرامج الإسلامية الدولية [١٩٩١-١٩٩٧] (الالكترونية).
- كتب مصطلح الحديث
- ١٠: الباحث الحديث شرح [اختصار علوم الحديث، للحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير]، لأبي الأشبال احمد محمد شاكر، تعليق المحدث محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق الشيخ علي ابن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض.
- ١١: الكفاية في علم الرواية، للإمام أبي بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، نشر المكتبة العلمية-المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المعني (الالكتروني).
- ١٢: شروط الأئمة [فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن]، لمحمد بن إسحاق ابن محمد بن منده، دار المسلم-الرياض، الطبعة الاولى ١٤١٤هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار القريواني.
- ١٣: الموقظة، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مكتبة اولاد الشيخ للتراث.
- ١٤: رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف كتب السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث، دار العربية-بيروت، تحقيق محمد الصباغ. (الالكتروني)
- ١٥: فتح المغيب بشرح ألقية الحديث، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق: محمود الربيع.
- ١٦: نزاهة النظر شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الاثر، للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مكتبة جدة.

- ١٧: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، دار الفكر- دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ ، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان. (الالكتروني)
- ١٨: النكت على كتاب ابن الصلاح ، للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الراجعية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ١٤٠٨=١٩٨٠م ، تحقيق : د. ربيع بن هادي عمير.
- ١٩: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسن بن الصنعاني ، الناشر : المكتبة السلفية-المدينة المنورة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٢٠: علوم الحديث ومصطلحه ، لصبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة عشرة (مارس) ١٩٨٦م .
- ٢١: مباحث في علوم الحديث ، لمناح القطان ، الناشر : مكتبة وهبة ، الطبعة الثالثة ٢٠٠١م .
- ٢٢: مهارة التخريج وعلوم الحديث (رواية ودراية) ، لمحمد رأفت سعيد ، الناشر: مكتبة الأقصى ، الطبعة الاولى ١٤١٥=١٩٩٤م .
- كتب التراجم والرجال**
- ٢٣: تاريخ بغداد (مدينة السلام) ، للإمام أبي بكر احمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، نشر دار الكتاب العربي.
- ٢٤: سير أعلام النبلاء ، للحافظ شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢٥: تقريب التهذيب، للحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (مجموعاً إلى الكاشف للذهبي ، مراتب المدلسين لابن حجر ، الفصل التاسع من مقمعة الفتح لابن حجر ، شرح العلل لابن رجب ، الكواكب النيرات لابن الكيال ، رواة المراسيل لأبي زرع العراقي) ، بيت الأفكار الدولية .
- ٢٦: الجرح والتعديل ، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند ، سنة ١٣٧١=١٩٥٢م ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان .
- ٢٧: الجرح والتعديل ، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي ، دار إحياء التراث العربي-بيروت ، الطبعة الاولى ١٣٧١=١٩٥٢م . (الالكتروني)
- ٢٨: المعين في طبقات المحدثين ، للإمام أبي عبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، منشورات محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان .
- فهارس الكتب**
- ٢٩: الرسالة المستطرفة لبنيان مشهور كتب السنة المشرفة ، لمحمد بن جعفر الكتاني ، دار البشائر الإسلامية-بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦=١٩٨٦م ، تحقيق : محمد الناصر محمد الزمزمي الكتاني . (الالكتروني)
- ٣٠: ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني الارنؤوطي ، لعبد الله بن محمد الشمراني ، (الالكتروني)
- مصادر متنوعة**
- ٣١: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض.
- ٣٢: أصول التخريج ودراسة الأسانيد ، لمحمود الطحان ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع-الرياض.
- ٣٣: الفكر المنهجي عند المحدثين ، لهمام عبد الرحيم سعيد ، سلسلة كتاب الأمة : (١٦) ، الطبعة الأولى ، المحرم ١٤٠٨ .
- ٣٤: تمام المنة في التعليق على فقه السنة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، دار الراجعية للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ١٤١٩=١٩٩٨م .

- ٣٥: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، المكتبة الشاملة -الإصدار الثاني .(الالكتروني)
- ٣٦: مجلة البحوث الإسلامية ، تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد-الرياض ، العدد الأول ١٣٩٥ هـ .
- ٣٧: من سب الصحابة فامة هاروة ، للشيخ أبي سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي ، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ=٢٠٠٤م .
- ٣٨: المكتبة الشاملة ، الإصدارين الأول والثاني ، (الالكترونية)
- ٣٩: موسوعة طالب العلم الشرعي ، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي ، الإصدار الاول(المستوى المتقدم) ، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م ،(الالكترونية)
- ٤٠: تسجيل صوتي : شرح سنن أبي داود ، الشريط الأول والثاني ، للشيخ عبد المحسن العباد.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة :	(٥-٣)
اسباب اختيار الموضوع :	(٦)
منهج البحث :	(٧)
خطة البحث :	(٩-٨)
التمهيد :	(٢٢-١٠)
المطلب الأول : التعريف بالمصطلحات الحديثية التي قد تتخلل البحث	(١٦-١١)
المطلب الثاني : ترجمة الإمام أبي داود رحمه الله تعالى	(١٩-١٧)
المطلب الثالث : منزلة الإمام أبي داود ، وثناء الأئمة عليه	(٢٠)
المطلب الرابع : نبذة عن أشهر مصنفاته	(٢٢-٢١)
الباب الأول : كتاب "السنن"	(٢٣)
الفصل الأول : نبذة عن كتاب "السنن" ، والمؤلفات في خدمته ، وشرحه	(٢٩-٢٤)
المبحث الأول : مخطوطات الكتاب ، ورواياته	(٢٦-٢٥)
المبحث الثاني : شروح الكتاب	(٢٧)
المبحث الثالث : مختصرات الكتاب	(٢٨)
المبحث الرابع : خدمات أخرى للكتاب	(٢٩)
الفصل الثاني : مكانة كتاب "السنن" ، ومميزاته ، وثناء أهل العلم عليه	(٣٢-٣٠)
الباب الثاني : منهج الإمام أبي داود ، وشرطه في كتابه "السنن"	(٤٩-٣٣)
الفصل الأول : كلام الإمام أبي داود رحمه الله تعالى عن منهجه	
(من رسالته إلى أهل مكة)	(٣٨-٣٤)
الفصل الثاني : الخلاصة من رسالة أبي داود	(٤٠-٣٩)
الفصل الثالث : شرط الإمام أبي داود في كتابه "السنن" ،	
وذكر اختلاف العلماء في ذلك	(٤٩-٤١)
المسألة الأولى : ما ذكره الإمام أبو داود في رسالته عن شرطه	(٤٢)
المسألة الثانية : محل خلاف العلماء	(٤٢)
المسألة الثالثة : أقوال العلماء في شرط أبي داود ، ومذاهبهم	(٤٣)
المسألة الرابعة : المذهب الراجح	(٤٩)
الخاتمة : وتشتمل على خلاصة للبحث	(٥٠)
فهرس المصادر : فيه ذكر المصادر المستعملة في البحث	(٥٣-٥١)
فهرس الموضوعات : فيه ذكر العناوين الرئيسية ، وصفحاتها	(٥٤)

